

مجلس النواب يناقش تقريراً بشأن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي

اللجنة البرلمانية في تقريرها :

تصاعد الطلب على التيار الكهربائي وتدني القدرة التوليدية من مسببات زيادة انقطاع التيار الكهربائي

□ صنعاء/ سبأ:

استعرض مجلس النواب في جلسته يوم أمس السبت برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة الخدمات حول مشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في عموم محافظات الجمهورية وأسباب توقف تشغيل محطة كهرباء مأرب الغازية (المرحلة الأولى) بقدرة (341) ميغاوات.

وتضمن التقرير ثلاثة محاور شملت الإجراءات التي اتخذتها اللجنة عقب إحالة المجلس هذا الموضوع إليها، وملاحظات التي استخلصتها في سياق دراستها لمشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، إضافة إلى اقتراح عدد من التوصيات إلى المجلس لدراستها وتوجيه الحكومة بها لمعالجة الثغرات والنواقص في هذا الموضوع والمساهمة في إيجاد الحلول الممكنة للتغلب على الصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي المهم.



سوء التخطيط للمشاريع والقصور في تشغيلها من أهم أسباب تردي قطاع الكهرباء وعجزه عن تلبية الاحتياجات

درستها ومتابعاتها لمشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ومن خلال تقييم كل ما جاء من الجانب الحكومي من بيانات ومعلومات بشأن الوضع القائم لقطاع الكهرباء والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة مشكلة الانقطاع الكهربائي شملت المسائل المتعلقة بالتوليد والمحطات الكهربائية والمتصلة بشراء الطاقة. وفيما يخص صيانة المحطات الكهربائية وبشأن إجراءات مناقصات المشاريع وحول الفاقد من الطاقة في شبكة التوزيع وملاحظات متعلقة بالوقود (المازوت، الديزل، والغاز) وحول المدينة وبشأن أسباب تأخر دخول المحطة الغازية بمأرب. واقتترحت اللجنة في تقريرها على المجلس عددا من التوصيات موجهة للحكومة لمعالجة الصعوبات والثغرات والنواقص التي لاحظتها اللجنة واستنتجتها في سياق دراستها لموضوع الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير الجوهري إلى جلسة أخرى بحضور الجانب الحكومي المختص. واستمع المجلس في هذه الجلسة إلى عدد من الاستفسارات المقدمة من بعض أعضائه الموجهة إلى بعض الوزراء المعنيين تتصل بمسائل تقع في نطاق اختصاصاتهم. وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

المحطات الكهربائية وإجراءات المناقصات وما يتعلق بالفاقد من الطاقة الكهربائية وكذا ما يتعلق ببرامج الإطفاء في المناطق الساحلية وأسباب تأخر تشغيل محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى والخطة الاستراتيجية لقطاع الكهرباء. وأوضحت في هذا الاتجاه أن وزارة الكهرباء والطاقة قامت بإعداد الخطة التي تشمل جانبين الأول يتضمن احتياجات الاستثمارات لقطاع الكهرباء 2009 - 2012م، حيث شملت الخطة 46 مشروعاً بكلفة استثمارية إجمالية قدرها ملياران و913 مليوناً و100 ألف دولار أمريكي غير متضمنة كلفة الاستثمارات في مشاريع شراء الطاقة حيث سيتولى القطاع الخاص تحملها. أما الجانب الآخر من الخطة فتتضمن في الاستثمارات المطلوبة للفترة 2009 - 2025م وتشمل 70 مشروعاً. ويبلغ إجمالي حجم التمويل المطلوب تأمينه لتنفيذها عبر الموازنات الحكومية والقروض الخارجية ثلاثة مليارات و998 مليوناً و500 ألف دولار أمريكي. وتركزت الخطة على إنهاء العجز القائم في القدرة الكهربائية وإنهاء الاختناقات الرهنة في أنظمة النقل والتوزيع التي تسبب كثيراً من الإطفاءات، كما تهدف الخطة إلى مواكبة النمو المتسارع في الطلب على الطاقة الكهربائية. واستخلصت لجنة الخدمات البرلمانية جملة من الملاحظات في سياق

المولدات في محطات الديزل القديمة، وعدم إمكانية إيقاف الوحدات في جميع المحطات الكهربائية لإجراء الصيانات العمرية والدورية مما نتج عنه تشغيل الوحدات لفترات طويلة دون توقف فعلي، وكذا تجاوز ساعات تشغيل بعض الوحدات للساعات المحددة للصيانة العمرية والموصى بها من المصنع، إلى جانب عدم توفر الخصصات المالية لشراء قطع الغيار اللازمة لتنفيذ أعمال الصيانة الدورية للعديد من المحطات. ولفتت اللجنة في تقريرها إلى أن أسباب زيادة انقطاع التيار الكهربائي في عموم محافظات الجمهورية ترجع إلى تصاعد الطلب على التيار الكهربائي ودخول عدد من مشاريع الربط الكهربائي في ظل تدني القدرة التوليدية وعدم إدخال أي مشاريع جديدة في قطاع التوليد، وكذا تصاعد الحمل الأقصى بنسبة تتراوح من 9 - 12 بالمائة سنوياً، بينما بلغت الإضافات في قدرة التوليد خلال السنين الماضية 310 ميغاوات، ويمثل متوسط الزيادة في القدرة المركبة نسبة لا تزيد على 6,4 بالمائة في السنة، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار الوحدات المتقدمة والتي يجب أن تخرج من الخدمة كما هو محدد لها في عام 2007م فإن نسبة الزيادة الحقيقية في قدرة التوليد لا تتجاوز 4,6 بالمائة سنوياً، ووصول شبكة النقل وشبكة التوزيع إلى أقصى قدرتها التصميمية ما نتج عنه ظهور اختناقات تتطلب الإطفاء للتخفيف عن هذه المعدات (خطوط ومحولات). وتطرقت اللجنة في تقريرها إلى موضوع شراء الطاقة وصيانة

ولفتت اللجنة في تقريرها إلى ما يوليه مجلس النواب لموضوع الكهرباء من اهتمام بالغ، و متابعتها المستمرة لمعرفة ورأسه أسباب الصعوبات التي تواجه هذا القطاع بكافة جوانبها وأبعادها، وتوصياته الموجهة للحكومة للمساهمة في حل هذه المشكلة والتغلب عليها.. مشيراً إلى أن الحلول والمعالجات الآتية المؤقتة التي اتخذت لا تتناسب مع حجم المشكلة القائمة ولا توأكب التوسع العمراني المتزايد والمتنامي في طلب الطاقة الكهربائية، حيث لم يتم تغطية العجز في التوليد حتى الآن. وأوصت لجنة الخدمات في تقريرها أن سوء التخطيط للمشاريع والقصور في تنفيذها وإدارتها وتشغيلها لا زالت من أهم أسباب تردي قطاع الكهرباء، وعجزه حتى الآن عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية رغم مبالغ القروض التي تم إعتماها لقطاع الكهرباء، وكذا الخصصات المالية التي تعتمد سنوياً في الموازنة العامة للدولة من التمويل الحكومي. موضحة أن إجمالي القدرة التصميمية للمحطات الكهربائية المربوطة بالشبكة الوطنية (731) ميغاوات، بينما القدرة الفعلية الحالية لها (599,3) ميغا وات، كما تبلغ القدرة التصميمية للمحطات الخارجة عن الشبكة الوطنية لمحطات حضرموت الساحل والوادي إلى (164,2) ميغاوات والقدرة الفعلية فيها (99,5) ميغاوات، كما في 7 يوليو 2009م. واستعرض التقرير أهم المشاكل التي تعاني منها محطات التوليد القائمة والأسباب التي أدت إلى ذلك ومنها انتهاء العمر الافتراضي لأغلب

في لقاء شائف بفريق مشروع إدارة الأصول

بحث إعداد دراسة لحصر أصول وممتلكات الحكومة في عدن



ممتلكات وأصول المحافظة. من جانبها أوضحت السيدة أولجا مديرة المشروع أن الفريق يقوم حالياً بإعداد المرحلة الثانية من الدراسة التي تهدف إلى حصر الأصول في المحافظة وتنظيفها إلى فئات ومراجعة عقود الإيجارات مشيرة إلى أنه تم تنفيذ نزول ميداني في شهر يوليو الماضي لإعداد تقرير تقيمي للأصول العامة في المحافظة متضمناً الصعوبات والسبلات التي تقف أمام إعداد الدراسة وكذا المقترحات الخاصة بتطويرها.

القيام بالعديد من المهام في إطار المرحلة الثانية وكذا إطلاق الأمين العام على مخرجات ورشة العمل التي تم عقدها في عدن. وفي اللقاء أكد الأخ عبدالكريم شائف أهمية المشروع الذي يأتي للحفاظ على ممتلكات وأصول المحافظة وكذا المحافظة على الكثير من المواقع الأثرية والتاريخية بعدن مشيراً إلى أن المحافظة تسعى دائماً إلى التقدم في مختلف المجالات خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والمحلية من خلال إعداد خطط تنموية هادفة للحفاظ على

التيقى الأخ عبدالكريم شائف أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة السيد اسدرو بنت لاند رئيس فريق مشروع تطوير عملية إدارة الأصول لتعزيز التنمية الاقتصادية والمحلية بمدينة عدن والدكتورة أولجا كاجانوف مديرة المشروع . وبحث اللقاء إعداد دراسة شاملة للأصول وممتلكات الحكومية في المحافظة وكذا إعداد المرحلة الثانية من الدراسة التي تهدف إلى حصر الأصول في المحافظة بالإضافة إلى

بدء فعاليات الدورة التدريبية لحجاج بيت الله الحرام في الحديدة

من جانبه أكد الأخ / محمد سعد الحطامي رئيس المؤسسة ضرورة أن يكون الحاج أكثر فهماً وأدراية بمسالك وشعائر الحج والحرص على عدم الوقوع في الأخطاء. وأشار الحطامي إلى أن الحج يعد من أركان الإسلام ويشتمل على مراحل عدة ومنطلقات متنوعة بدءاً من النية ومروراً بأداء المسالك وانتهاء بالعودة وأوضح أهمية أن ينطلق الإنسان في كافة أعماله عبر قاعدة إيمانية وأن يكون متحملاً وصبوراً وحليماً في تعامله مع الآخرين وأن يتبع الإرشادات الوقائية والصحية لتجنب الإصابة بأمراض خاصة في الأماكن المزدحمة أثناء تأدية مناسك الحج. من جهته عبر الأخ/ محمد صغير بفغم في كلمته عن المشاركين عن الشكر والعرفان لكل من أسهم في إقامة مثل هذه الفعاليات وعمل على فعل الخير. ونوه بأن تدريب المشاركين على المجمعات سيسهم إسهاماً كبيراً في تقديم المساعدة لهم ويجنبهم من الوقوع في الأخطاء.

بدأت أمس في محافظات الحديدة وعدن وإب ونمار الدورة التدريبية التطبيقية السابعة لحجاج بيت الله الحرام لعام 1430 هـ التي تنظمها مؤسسة الزهراء الاجتماعية الخيرية على مدى ستة أيام بمشاركة أكثر من (100) حاج من الحديدة (1500) حاج من المحافظات المذكورة تحت شعار « من أجل حج مبرور » بالتعاون مع بعض وكالات الحج والعمرة. وفي افتتاح الدورة التي أقيم في جامع فاطمة الزهراء أشاد الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة الأخ/ محمد عبده الفاشق بدور وجود وإسهامات مؤسسة الزهراء في المجال الخيري والتوعوي وما تنفذه من أنشطة وبرامج. مختلفة تعود بالنفع والفائدة على حياة المواطنين وتعريفهم بأمر دينهم وديانهم وتقديم المساعدة والعون لكل محتاج ودعا الوكيل المساعد المشاركين في الدورة إلى الاستفادة المثلى من فعاليات الدورة وتطبيق ما جاء فيها وفهمها بالنسبة المطلوب حتى يتمكنوا من إتمام حجهم بنجاح.

مواطنون أوروبيون :

اليمن بلد جميل ويحتل مكانة مهمة على الخارطة السياحية الدولية جزيرة سقطرى جوهره يمنية حقيقية

□ أفراكتورت/ سبأ:

ما بين التمتني وما درج على تسميته بالتخوف، أعرب مواطنون أوروبيون عن رغبتهم الكبيرة في زيارة اليمن والاطلاع عن كثب على عاداته وتقاليد وما يقدمه ضمن منتجيه السياحي من أشكال متنوعة وفريدة تليبي جميع الرغبات" على حد وصفهم.. في حين أشار بعضهم الآخر إلى أنهم قد يفكرون في زيارة اليمن والتعرف على تاريخه وحضارته المكتوبة في الكتب المسالوية والدينية وكتب التاريخ في وقت لاحق.



لكن في المقابل أظن أنه لا يوجد أي دور دبلوماسي لمعالجة مشكلاته كذلك الإعلام السياحي في اليمن ما يزال غير قادر على تحمل مسؤولياته تجاه السياحة وقضاياها المستقبلية لهذا هو بحاجة في تصويري إلى جيش من الصحفيين".

أما ليونا الطبيبة البريطانية الجنسية اليمنية الأصل، فإن ما يبعثها هو زيارة اليمن للتعرف عن قرب أن كان لها أمل ألا كما تبقى متعة التصوير للمناظر الساحرة التي تعرفت عليها من خلال البروشورات والصور التعريفية باليمن واحدة من أبرز ما يحفزها على زيارة اليمن مستقبلياً. وبيد أن الشاب جرجس نيبال اليوناني الجنسية من واقع إصراره على ربط علاقات مع عدد من أعضاء الوفد ممن تبادل معهم الكروت التعريفية والهدايا، فإنه عازم على السفر إلى اليمن خلال الموسم القادم". مشيراً إلى أنه سيدأ التحضير لذلك من الآن".

وقال جرجس الذي بدأ مندهشاً إلى حد كبير من مشاهدته للصور المجرودة في خيمة العرض عن اليمن: "مهما تكن الظروف لا بد أن أزور اليمن، واتصل بكم ونزور معا هذه القرى التي أتمنى أن أراها هل هي حقيقية فعلاً". ومثل جرجس بدت فكتوريا ريماس الفرنسية الأصل (40 عاماً) أكثر إعجاباً باليمن وبطبيعتها حتى إنسانيا ويحتل مكانة مهمة على الخارطة السياحية الدولية، لكن الأهم من كل ذلك هو أن ما يفتقر به هذا البلد من منتج سياحي على مستوى المنطقة تطورت وازدهرت عبر الألاف السنين وأفترت منتجا سياحيا مغايرا لبلدان الصحراء ويحتاج إلى بنية تحتية قوية من فنادق ومطاعم وغيره ليتمكن من استيعاب أكبر قدر من السياح. تقول فرجينيا: " في اليمن هناك كثير من المدن والقرى والجزر السياحية المهمة منها جزيرة سقطرى على سبيل المثال لا الحصر وهي جوهرة حقيقية، ولو تم استثمارها بشكل أفضل لكادت واحدة من أبرز المراكز التي يتم اعتماد المجتمع عليها سياحيا في اليمن، وتتمتع الجزيرة بطبيعة خلابة كذلك

يبد أن المواطنين الأوروبيين ممن استطاعت أراؤهم في سياق هذا التقرير تباينت وتضاربت في أراؤهم بشأن فكرة السفر إلى اليمن وقضاء الإجازة السنوية فيه بين قطاع كبير مفيد للفكرة فمنهم من سبق أن زار اليمن ومن اعتبرها أمراً مهماً للتعرف على جزء مهم من ثقافة وعادات وتقاليد مجتمع مهم من مجتمعات العالم، وبين من رأى فيها مغامرة غير محسوبة النتائج وطالبوا " بضرورة فرض عقوبات رادعة على الإجراءات من أجل عدم الإقدام على جرائمهم مرة أخرى باعتبارها جرائم تهدد أمن وسلامة مجتمع بأسره من جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والأمنية". ويقول المواطن البريطاني جاك جلري: "أنا أرغب فعلاً في زيارة اليمن مع كثير من الأصدقاء وقد تحدثنا بهذا الخصوص وأتمنى فعلاً ذلك، لكن منع وزارة الخارجية البريطانية زيارة اليمن يحول دون ذلك. ووفق مرسيليا جيرلاخ الألمانية الجنسية: "فإن اليمن بلد جميل ورائع لكن يحتاج إلى المزيد من الجهد من أجل إصلاح المنظومة الأمنية والدبلوماسية، مشيرة إلى أن بلدنا كثيرة في العالم من بينها بلدها لديها أقسام خاصة في الدبلوماسية الام الألمانية الخارجية خاصة بدرجة رئيسية بعملية الترويج للبلد وسياحته رغم أنها بلد معروف على المستوى الدولي". ومن واقع معرفة فرجينيا بول (صحفية إيطالية) باليمن من خلال زيارتها المتكررة